الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص : إقتصاد و تسيير المؤسسات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تحت عنوان :

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية

– دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عين تموشنت 2020-2021 .

من إعداد الطالبين:

ريزوق عبد القادر

بكرادة يوسف

تحت إشراف الأستاذ :

د.سي محمد كمال

أعضاء لجنة المناقشة

د. عمار درويش	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	رئيسا
د. سي محمد كمال	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	مشرفا و مقررا
د.سي محمد فايزة	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	عضوا مناقشا

بسم الله الرحمن الرحيم

نتوجه باول شكرنا وحمدنا لله عز وجل الذي انار دربنا و سدد خطانا و وفقنا في انجاز هذا العمل عملا بقوله **" و ان شكرتم لا زيدنكم"**

الى من اوصانا بطلب العلم ، سيدنا محمد حبيبنا و رسولنا وشفيعنا الكريم، الصادق الامين صلى الله عليه و سلم

نتوجه بالشكر الجزيل لمن امد لنا يد المساعدة لاتمام هدا العمل المتواضع وله منا اسمى ايات الشكر و الامتنان الى استاذنا و مشرفنا الدكتور "سي كمال محمد " التي كلما سالت عن المعرفة زودنا بها و ساعدنا في متابعة و تصميم هذا العمل أسأل الله ان يطيل في عمره و ينير دربه ليبقى في طريق العلم و العلماء فاليك منا يا استاذنا فائق التقدير و الاحترام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما سيبدونه من مقترحات قيمة على هذا العمل .

و بالغ الشكر و فائق التقدير الى كل اساتذة معهد العلوم االقتصادية و التسيير و علوم التجارية لجامعة بلحاج بوشعيب .

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز و جلّ " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى من تاهت الكلمات و الأحرف في وصفها ، و يعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها و في صلاتها كم أكثرت من دعواتها ، و التي كانت سندا في حياتي و غمرتني بعطفها و حنانها ، إلى أمي الغالية رحمها الله و أسكنها فسيح جناته يا أرحم الراحمين .

إلى أعظم رجل في الكون إلى من تواضع في الأرض ، حمد لله بكرة و أصيلا

إلى الذي رباني فأحسن تربيتي و علمني و هو بمثابة مثلي الأعلى " أبي العزيز"

إلى الذين ساعدوني في مشواري الدراسي إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم هذه الورقة .

بكر الة يوسف

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا : لكل من ساهم في إنجازه:

إلى الذي سهر على راحتي و علمني كيف أتعلم ورافقني طوال مشوار دراستي ماديا و معنويا ،إلى الذي علمني معنى التفاني و الصبر على الشدائد

"أبي الغالي " أطال الله في عمره.

إلى روحي وأعلى ما عندي ساكنه قلبي ...نبع الحب و العطاء الدائم إلى التي سهرت على تربيتي وراحتي

إلى من أرحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي

" أمي الغالية"

أطال الله في عمرك يا أعز ملاك على القلب و العين وجزاها الله كل خير في الدارين

إلى زوجتي الغالية و أبنائي رنيم ويسين ، إلى كل أقاربي و إلى أصدقائي

رزوق عبد القادر

الفهرس

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
اهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	2
المبحث الاول : نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الاول : اشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	7
المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	10
المبحث الثاني :أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	13
المطلب الاول : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه.	13
المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات.	14
المطلب الثالث : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل:	16
المطلب الرابع : المقاولة من الباطن.	17
خلاصة الفصل الاول	18
الفصل الثاني: دراسة حالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعين تموشنت	
تمهيد	20
المبحث الأول : تقديم مديرية الصناعة و المناجم عين تموشنت	21

المطلب الأول : تعريف بمكان الدراسة	21
المطلب الثاني : مهام المديرية:	22
المطلب الثالث: تحليل الهيكل التنظيمي لمديريتي الصناعة والمناجم لولاية عين تموشنت	23
المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت	25
خاتمة	36
قائمة المصادر والمراجع	41

:

.

:

مـــــقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كما تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات و الدفع في اتجاه تشجيع قيامها و العمل على إيجاد جميع الأطر و المتطلبات لنجاحها و الارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي و الدولي.

و في الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة البديل الأكثر عملية أمام الدول و خاصة النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة و تجاوز المعوقات الاقتصادية و الاجتماعية ، جهدت الأدبيات التنموية و منذ عقدين تقريبا على الترويج للتنمية المحلية و أهميتها و نجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية و الوطنية، و خاصة بعد بروز مصطلح الاستدامة و تنديد المنظمات الرسمية و الغير الرسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي يجسد معني الاستدامة ضمن جميع مستويات التنمية و على جميع الأصعدة المحلية و الوطنية ، لقد شددت هذه الأدبيات على أهمية الاعتماد على هذا الأسلوب الجديد في العمل الاقتصادي- الاجتماعي و البيئي محليا، و الذي يعتمد على أسس و قواعد و مناهج العلوم الاقتصادية و الاجتماعية ، بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير و طريقة العمل انطلاقا من المحلية وصولا إلى الوطنية و منها إلي العالمية، التي تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي المستدام بين مختلف المناطق، و في مقدمتها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية إلي جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية و خلق فرص العمل و المشروعات الصغيرة و المتوسطة المدرة للدخل و المحافظة على البيئة.

و الجزائر كمثيلاتها من الدول التي سعت و منذ استقلالها إلي دفع عجلة النمو و تحقيق تنمية متوازنة و شاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة و أقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، و ذلك من خلال الاهتمام بذلك النوع من المؤسسات- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – و خاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية و هذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية و الدولية و في جميع الإتجاهات (تمويل، منظومة قانونية وتشريعية، اتفاقات دولية...)، و لكوننا لا يمكننا الحديث عن دور تنموي دون أن نشير إلي مجموعة الخصائص التي تميز و تؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير و الأساسي في تحقيق التنمية الوطنية و المحلية و ذلك من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمحاربة جميع إختلالاتها الهيكلية التي تواجهها مختلف مناطقها الجغرافية و قطاعاتها الإقليمية و الاقتداء ببرنامج القرن الصادر عن مؤتمر **ريو ديجانيرو** و الذي سمي بأجندة القرن 21 ، و باعتبار أن ولاية عين تموشنت من المناطق التي تسعى فيها الجزائر إلي دعم التنمية المحلية من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالولاية إلي اللحاق بالركب الذي تهدف الجزائر إلي الوصول إليه آلا وهو التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة بين مختلف مناطقها الجغرافية.

1- إشكالية البحث:

إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة علي المستوى المحلي و الوطني على حد سواء، و هذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال تبني إستراتيجية وطنية تهدف إلي ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و باعتبار أن ولاية عين تموشنت جزء من التنمية الوطنية الشاملة المستدامة التي تسعي الجزائر إلى خلقها من خلال دعم هذه المؤسسات و انطلاقا من هنا فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا العمل تتمحور حول تساؤل رئيسي و هو: **ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية و ما هو واقع هده المؤسسات في ولاية عين تموشنت ؟**

و في هذا المنحى، و على ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث و التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية: ما هي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ و ما مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية في الجزائر؟

إلي أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالولاية و ما هي السبل الكفيلة بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية عين تموشنت ؟

2 –فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله علي تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية.
- تتبني الجزائر إستراتيجية متكاملة تعتمد فيها علي جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلي ترقية ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ودعم فكرة التنمية المستدامة.
- لا تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولا الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات في ولاية عين تموشنت بأي شكل من الأشكال في التنمية المحلية المستدامة.
- ليست هناك أي سبل من أجل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة على اعتبار أنها مؤسسات مهملة في الاقتصاد المحلى للولاية؟

3 –أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

إرساء مختلف الأفاق النظرية و التطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ؛ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة و النامية و في جميع الإتجاهات و على جميع الأصعدة المحلية و الدولية؛ لكون التنمية المحلية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق و إرساء قواعد التنمية الشاملة و المتوازنة ؛ الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، و الإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه و على جميع الأصعدة.

4 –أهداف البحث: يهدف هذا البحث عموما إلي :

نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية .

إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية .

محاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية

5-دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع :**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية** ، يعود إلي مجموعة من الأسباب:

الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، بالإضافة إلي محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العملية و النظرية.

الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الآونة الأخيرة؛ المشاكل المتعددة التي عرفتها المنطقة محل الدراسة و التي نشأت عنها آفات اجتماعية و اختلالات هيكلية لم تكن موجود في السابق و التي تستوجب إيجاد حلول لجذور هذه المشاكل من خلال الاهتمام بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودراسة تقيمية للإستراتيجية الوطنية لترقية هذا النوع من المؤسسات و الاستفادة من الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات للارتقاء بالتنمية المحلية المستدامة في الولاية.

6 –حدود الدراسة :تدور الدراسة حول:

- **الحدود النظرية** :تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعدها التنموي .
- **الحدود المكانية** :تمحورت الدراسة الميدانية في ولاية عين تموشنت.
- **الحدود الزمانية** :لقد ركزنا في الدراسة تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية لسنة – 2020-2021.

7 – منهج البحث:

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومضمون التنمية ارتأينا الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية.

دراسات سابقة :

دراسات وطنية .

الدراسة الأولى: حكيم شبوطي: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، *2007- 2008*. قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المفهوم، الخصائص، عوامل النجاح و الفشل، ثم انتقل إلى عرض تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تطرق إلى تجارب الدول الرائدة بالإضافة إلى تجارب الدول العربية، كما تناولت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري، دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و إستراتيجية الجزائر لتطوير و تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الدراسة الثانية:عثمان لخلف: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، *2003- 2004* قامت هذه الدراسة على محاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كذلك تحديد أسباب الاهتمام بها في اقتصاديات الدول، و الدور الذي تلعبه في تنميتها، كما تناولت أثر التحولات الاقتصادية العالمية على المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات، بدراسة قدرتها التنافسية في ظل العولمة و ما تتركه من أثار و اضحة على تطورها و بقائه ، و البحث في مختلف السياسات التي انتهجتها مجموعة من التنظيمات و التجمعات الاقتصادية، و تجارب بعض الدول في أساليب تطويرها و ترقيتها، كما تناولت الدراسة واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و الدور الاقتصادي و الاجتماعي لهذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري، و في الأخير ركزت الدراسة على سياسة التنمية و أساليب دعم و تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في الجزائر من خلال التركيز على دراسة مدى تأثير الإطار التشريعي و المؤسساتي على تنظيم و تأطير هذه المؤسسات و دراسة مختلف السبل و الإجراءات المعتمدة للنهوض بهذا القطاع، مع التركيز على دور الشراكة الأجنبية في هذا المجال من خلال البرامج التي خصت بها الجزائر.

الدراسة الثالثة: علوني عمار: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية "حالة ولاية سطيف"، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، .2010 تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة، إلى الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في تنمية و تطوير هذا القطاع، كما تناول واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و الدور الاقتصادي و الاجتماعي لهذه المؤسسات في الجزائر من حيث المساهمة في التشغيل و الناتج المحلي و الصادرات و التنمية المحلية، ثم تعرف على التنمية المحلية و مسيرتها في الجزائر، و أخيرا قام الباحث بدراسة ميدانية تطرق فيها إلى هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و برامج التنمية المحلية و مدى تأثيرها على إنشاء و تطور مؤسسات هذا القطاع عبر بلديات ولاية سطيف و ما مدى تأثير ذلك على التشغيل، استغلال الموارد المحلية وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي المحلي.

- **رسائل الماجستير**

الدراسة الأولى: شيبان أسيا: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية- "حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر- " رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،.2009 – 2008 قامت هذه الدراسة على تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية، و أهم الأساليب التنموية في دول العالم لتشجيع نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما تطرقت الباحثة إلى مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بتقديم إستراتيجية الجزائر لتطوير القطاع، و بيان أهم الأجهزة المتدخلة في ذلك و بعدها تحليل الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ثم قامت بدراسة واقع قطاع الصناعة التقليدية كنموذج للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، من خلال وضع تشخيص عام للقطاع و بيان إستراتيجية الجزائر لتطويره، وصولا إلى إبراز الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية، و أخيرا قامت بدراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقطاع الصناعة التقليدية، و حاولت تحديد مجال عملها و منافعها، و توضيح خصوصية نشاطها الاقتصادي.

الدراسة الثانية: غبولي أحمد: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، *2010- 2011*. تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة، إلى إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تحديد المعايير المستخدمة لتعريف هذه المؤسسات، و استعراض تعاريف بعض الدول و الهيئات الدولية، ثم تطرق إلى خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أشكالها و أسباب نجاحها و فشلها، ثم قام بتحديد الأهمية الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات و المشاكل و التحديات التي تواجهها، ثم تطرق إلى التطور التاريخي و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم تطرق إلى مختلف هياكل الدعم المسخرة من طرف الدولة لصالح هذه المؤسسات، ثم تطرق إلى الإطار النظري للتأهيل و خلفياته في الجزائر، من خلال التطرق إلى مفهوم التأهيل و إستراتيجياته الملائمة، ثم قام بعرض برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و المتمثلة في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر، الدعم الأورو متوسطي الموجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

و أخيرا قام بتحليل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك من خلال تنفيذ هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

دراسات أجنبية .

1-الدراسة الأولى: بعنوان المؤسسة و التنمية المستدامة

HADELINDE bett L'entreprise ET le developpement durable; centre d'animation et recherche en ecologie politique; etopia; octobere 2010**.**

تكلمت هذه الدراسة على إشكالية تبني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتنمية المستدامة و قد سعت إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها كالآتي:

- إبراز إمكانية تحقيق المصالح وفق مفهوم المسؤولية الاجتماعية ؛

- إظهار النهج العام لتحقيق التنمية المستدامة ، الإطار النظري للتنمية المحلية وقد توصلت للنتائج التالية:

يتم استثمار رأس المال الاقتصادي الاجتماعي و البيئي من خلال العمليات الداخلية في حين يتم ضمان القيمة للمساهمين .

ضمان البحث و التطوير و الاهتمام بصحة العمال و تحقيق مستوى عال من المعرفة من خلال التدريب بالإضافة إلى خفض ضغط الأجور يساهم للوصول إلى المسؤولية الاجتماعية.

- إدماج العناصر البيئية و الاجتماعية و أيضا الاقتصادية كنظام يعتمد على التحسين المستمر يساهم في تحسين الأداء الشامل للتنمية المستدامة.
- يتكون رأس الاقتصادي من وسائل الإنتاج و الاهتمام به يندرج ضمن البعد الاقتصادي.
- يتكون الرأسمال الاجتماعي من المعرفة التي يتمتع بها الموظفون و العمال و الشبكات الفكرية و الصحة البشرية.
- يتكون الرأسمال البيئي من الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي.

2- الدراسة الثانية – Karen DELCHET(2006) :

كان عنوان دراسة هو "تطبيق توصيات بالمعيار الفرنسي SD 2100 على عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرنسية".

La prise en compte entre développement durable par les entreprises entre stratégies et normalistion – étude de la mise en œuvre des recommandations de guide AFNOR SD 2100 au sein d'un SD échantillon de PME francaises.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قابلية تطبيق المعيار الفرنسي SD 21000 من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرنسية و قد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من 78 مؤسسة صغيرة و

متوسطة من كامل قطاعات النشاط و موزعة عبر كامل التراب الفرنسي. ومن خلالها حاولت الباحثة دراسة الإشكالية التالية: "هل تبني المؤسسات لأبعاد التنمية المستدامة هو خيار استراتيجي أو ضرورة تفرضها تطبيق معايير التقييس؟.

محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

بعد استعراضنا لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية تخلص إلى أن الكثير من الباحثين و المنظرين أكدوا على أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لقدرتها على إخراج اقتصاديات الدول من دائرة التخلف، من خلال جعلها في مصاف الدول المتقدمة و هذا نظرا لخصوصية تلك المؤسسات حيث تبين أن لها دور بارز في تطوير المجتمعات و رقيها، كما أنه يسمح بتوفير مناصب الشغل.

و إنطلاقا من الظروف التي يعيشها العالم اليوم من تطورات عالمية مست العديد من المجالات و ما أفرزته تلك المعطيات التي في مقدمتها تنامي معدلات التطور التقني و التكنولوجي الذي خلق كوارث طبيعية، بشرية و أزمات مالية التي لن تتخطاها دول العالم ما لم تفكر مليا في حلول جذرية لتخفيف حدة المشاكل البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية و هو ما تجسد في تحقيق مبادئ التنمية المحلية التي أسالت حبل الكثير من الباحثين و اصحاب القرار التي تحققها الدول و المؤسسات الساعية إليها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم، كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا، كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، و تزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. و رغم كل ذلك لم تحضى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينيات من القرن الماضي بالاهتمام الذي حضيت به في الوقت الحالي من قبل علوم التسيير، و لم تعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة حتى كشكل مصغر للمؤسسة الكبيرة ، الا أن دورها التنموي جعلها تستأثر بالاهتمام مجددا.

المبحث الاول : نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برز مصطلح "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها ، و هذا راجع لاختلاف السياسات و التوجهات و المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للدول، حيث تعتبر هذه الدول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، لما تتميز به من ديناميكية و مرونة . فإذا كانت الدول النامية خاصة منها الاشتراكية قد اعتمدت دومًا على المؤسسات الضخمة ، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى القلب النابض للتغيرات الناتجة و المتجهة دومًا نحو اقتصاد السوق الحر.

المطلب الاول : اشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل تحديد تعريف شامل و دقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع خاصة مع علمنا أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع و ذالك باعتراف العديد من الباحثين و المؤلفين و أيضا باعتراف الهيئات و المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية و ترقية و إنماء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا راجع كله إلى الاختلاف و التباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى و الاختلاف الموجود كذالك بين درجة النمو الاقتصادي و مكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى .

ومن ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين و بين الدول و بين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في السببين التاليين[1] :

-اختلاف درجة النمو الاقتصادي

[1]بوخلوة باديس ،بن خيرة سامي "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر " ،الملتقى الوطني حول ،"واقع وافاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر ،يومي 05-06 -2013،ص03.

-اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي

أولا:اختلاف درجة النمو الاقتصادي.

إن طبيعة العالم الآن المتمثلة في انقسامه من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة اقتصاديا صناعيا و تكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير و مستمر و دول متخلفة اقتصاديا او سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي بطيء إن لم نقول سلبي تجعل من المقارنة بين مؤسستين تنشط في نفس المجال لدولتين احدهما من الصنف الأول السالف الذكر و الأخرى من الصنف الثاني غير مطلقة فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية او اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي عليها و عدد العمال الموظفين فيها. و عليه تصل إلى أن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم لا يمكننا من إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطلق المحيط والمستوى الاقتصادي لكلا منها.

ثانيا: إختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

إن اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى و تنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية (الزراعة، الصيد، تربية المواشي .....الخ)، و المؤسسات الاستخراجية، و مؤسسات تعمل على تحويل المواد الأولية و إنتاج السلع (المؤسسات الصناعية) و مؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقل و المؤسسات المالية أدى إلى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج الى استثمارات ضخمة و طاقات عمالية و مالية كبيرة على عكس مؤسسات اقتصادية أخرى يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات بسيطة و طاقات عمالية و مالية بسيطة كذالك كالمؤسسات التجارية كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام و تعدد الوظائف و مستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط. و عليه فإن تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال واحد لا يمكن أن يكون بنفس الطريقة بالنسبة لمؤسسات تنشط في مجالات اقتصادية مختلفة.

إن تعريف المشاريع الصغيرة و المتوسطة معقد، و السبب في ذلك وجود عدة رؤى ترتبط بالحجم، مما ينعكس على تصنيف المشاريع الصغيرة و المتوسطة، فعلى سبيل المثال فإن المعايير المعتمدة لدى دول الإتحاد الأوروبي لتعريف المشاريع الصغيرة و المتوسطة تشمل عدد العاملين، حيث يتم إعتبار الشركة من المشاريع الصغيرة و المتوسطة عندما يكون عدد العاملين فيها أقل من 250، و أن يقل إجمالي المبيعات السنوية عن 40 مليون يورو، و أن لا يتجاوز إجمالي الميزانية العمومية 27 مليون يورو، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ الإستقلالية، فالشركات يمكن إعتبارها من المشاريع الصغيرة و المتوسطة إذا كانت 25% من الأسهم على الأقل غير مملوكة لشركة من غير شركات المشاريع الصغيرة والمتوسطة[1].

أما في حالة تمييز المؤسسات الصغيرة من ضمن المشاريع الصغيرة و المتوسطة، فإن المشروع الصغير يحتاج أن تتوفر فيه خصائص لتمييزه عن المشروع المتوسط منها أن يكون عدد العاملين أقل من 250 عاملاً، و أن لا تقل المبيعات السنوية عن 7 مليون يورو، و أن لا يقل إجمالي الميزانية العمومية عن 5 مليون يورو، بالإضافة أيضاً إلى تحقيق مبدأ الاستقلالية، فالشركات يمكن اعتبارها من المشاريع الصغيرة و المتوسطة إذا كانت 25% من الأسهم على الأقل غير مملوكة لشركة من غير المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

و في الولايات المتحدة، فإن هنالك منظمة خاصة بإدارة الأعمال الصغيرة، و التي تتعامل بكل ما له علاقة بالسياسات المرتبطة بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة، أما تعريفهم الخاص بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة فيقوم وفقاً للنظام التصنيفي الخاص بصناعات أمريكا الشمالية، و هنالك أربعة خصائص يتم بها تعريف المنشآت الصغيرة، ثلاثة من هذه المعايير عامة ومبنية على قواعد كمية، بينما المعيار الرابع نوعي ويرتبط بالصناعة ذاتها، وبشكل عام فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب أن يقل عدد العاملين فيها عن 500، و الإيرادات السنوية لا تتجاوز 28.5 مليون دولار أمريكي، إلا أن هذه المعايير تختلف تبعاً لإختلاف الصناعة.

[1] أحمد غبولي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010 -2011 ، ص 5

أما بخصوص التعريفات الخاصة بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة في أستراليا، فهي متعددة و تستخدم في السياق الذي جاءت فيه، لكن التعريف الأكثر إنتشاراً يرتبط في أن لا تتجاوز الإيرادات السنوية 10 مليون دولار أسترالي وأن يكون عدد العاملين أقل من 50.

في اليابان فإن هنالك خصائص مختلفة للمشروع الصغير والمتوسط، وتتمثل في عدد العاملين فالمشروع الصغير يعمل به أقل من 50 فرد أما المشروع المتوسط من 51- 99، بينما في الولايات المتحدة فإن المشروع يصنف صغيراَ إذا عمل به أقل من 25 فرد، في حين أن مصر تصنفه بالمشروع الصغير إن عمل فيه أقل من 50 فرداَ، وفي الأردن يعتبر المشروع صغيراَ إذا عمل فيه أقل من 20 عامل[1].

قد يشكل اختلاف التعريفات هذه كما سيتم الإشارة إليها في أكثر من مرة تحدياً رئيسياً للبنوك والمؤسسات المالية الراغبة في وضع سياسات تمويلية خاصة بهذه الشريحة الاقتصادية الأكثر أهمية على صعيد عالمي، خصوصاً إذا ما إرتبط ذلك أيضاً ببداية تطبيق معايير إتفاق بازل 2 الخاص بمتطلبات رأس المال وبنية مختلف المحافظ الائتمانية في جميع المؤسسات التمويلية ذات الصلة.

و بالعودة إلى المشروع الصغير و المتوسط، فإن من أهم خصائصه قلة عدد العاملين، والقيمة المنخفضة للأصول الثابتة، بالإضافة إلى معدلات إستثمار محدودة، وكذلك محدودية التقنية المستخدمة، أما الأهداف المرغوب بتحقيقها تتميز في تحقيق الربحية في أسرع وقت مع الحفاظ على معدلات ربحية معقولة على المدى الطويل لمواجهة المنافسة، وتوفير فرص العمل الذاتية و للعائلة الممتدة، مع إيلاء أهمية خاصة لعامل البقاء في السوق و التوسع التدريجي مع مرور الوقت أما مساهمات المشروعات الصغيرة و المتوسطة فيمكن تلخيصها بزيادة فرص العمل و إنتاجية العامل من خلال تدريبه و بالتالي تطوير فنون الإنتاج، وكذلك التناسب ما بين رأس المال المستثمر مع القوة العاملة. فحسب آخر الإحصائيات التي عرضت على هامش منتدى الإقتصاد العالمي بالاردن بنوفمبر 2011 ، أنه على دول شرق المتوسط و

[1]لشريف بقة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(الواقع والصعوبات)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، العدد 1 مارس 2007.

شمال أفريقيا خلق 75 مليون وظيفة مع بداية عام 2020 للتعامل مع الطفرة المتوقعة في الموارد البشرية نظراً للنسبة العالية التي يشكلها الشباب ما دون سن ال 21 عام من ديموغرافية هذه المنطقة[1].

لقد بات جلياً الآن ضرورة إنشاء هيئة مستقلة أو ما شابهها(كتلك التي بالولايات المتحدة الأمريكية) تختص بوضع و تنفيذ و متابعة و تقييم إستراتيجية وطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالسلطنة. سأتطرق في الحلقات القادمة لأهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات بالسلطنة و من ثم أعرج على مفهوم و طبيعة المناخ المطلوب لنمو هذا القطاع و مواقع الخلل المتواجدة في السوق المحلي و التي تحد من إستدامة هذه المؤسسات رغم تواجد بعض مقومات المناخ الملائم. وأخيراً سيتم عرض مقترحات و توصيات للتغلب على هذه التحديات و خلق بيئة متوازنة تضمن إستدامة نمو القطاع و توفير فرص عمل حقيقية من قبل تفعيل جذري لمفهوم ريادة الأعمال الإستثمار

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بخصائص كثيرة و متعددة، نذكر منها:

اولا: الحجم:

يمثل الحجم خاصية مهمة لألعمال المتوسطة و الصغيرة فقد ترى الإدارة و المالكين ضرورة بقاء المنظمة متوسطة أو صغيرة و أن لا تتطلع أن تأخذ حجما آخر[2].

ثانيا: سهولة التكوين:

إن منظمات الأعمال الصغيرة و المتوسطة يسهل إيجادها من الناحية القانونية و الفعلية، و هذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول و قوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال و الأنشطة التجارية و الخدمية.

---

[1]شريف غياط، محمد بوقموم ": التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24،العدد الأول 2008 ،ص: 129.

[2]طاهر محسن منصور الغالبي، منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، جامعة الأردن، الطبعة الأولى، 2004 ،ص 02.

إن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة و السهولة و الوضوح و التحديد فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق الحقا إلى شركات و منضمات متوسطة الحجم[1].

ثالثا. إختلاف أشكال الملكية:

يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة و تشغيل مؤسسات صغيرة بأشكال معينة للملكية و التي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية أو العائلية أو في شركات أشخاص، و تساعد هذه الأنماط من الملكية على استيعاب بارز للخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في او البيئة المحلية و على تنميتها.

رابعا. الاستهلاك الضعيف لرأس المال:

لا تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى رأسمال كبير من أجل تكوينها، بالإضافة إلى سرعة استرجاع المال المستثمر كما أنها لا تحتاج إلى فترة زمنية كبيرة من أجل تحقيق المردودية[2].

خامسا: سهولة الإدارة و بساطة الهيكل التنظيمي

يقوم بالإدارة شخص و احد عادة أو عدد قليل من الأشخاص لذلك تتسم هذه الإدارة بالمرونة و سهولة اتخاذ القرار، و قوة العلاقة بين أصحاب المشروع و العاملين و ارتفاع مستوى الاتصال في الاتجاهين بسبب قصر الهيكل التنظيمي لقلة المستويات الإدارية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص .27:

[2] نفس المرجع السابق، ص .27:

سادسا: المعرفة التفصيلية بالعملاء و السوق:

سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدودة نسبيا و المعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم و احتياجاتهم التفصيلية وتحليلها و دراسة توجهها و بالتالي سرعة الاستجابة إلى أي تغير فيه.

سابعا: مرونة كبيرة:

تتميز الإدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمرونة و القدرة على التكيف مع ظروف العمل، فيمكن أن تغير حجم إنتاجها حتى يتوافق مع متطلبات السوق المتقلبة إضافتا إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العملاء أو العاملين.

ثامنا: سهولة الدخول للسوق و الخروج منه:

إن درجة المخاطرة ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق نظرا لسهولة الدخول و الخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان[1].

تاسعا: مركز التدريب الذاتي:

إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالكها

و العاملين فيها ، و ذلك جراء مزاولتهم نشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم في الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة[2].

---

[1]كتوش عاشور، طرشي محمد، دور الم ص م في الدول العربية، الملتقى الدولي" متطلبات تأهيل الم ص م في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص: 45.

[2]قنيدرة سمية، دور الم ص م في الحد من ظاهرة البطالة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، .2009-2010،ص 60-61.

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية، و تزايد هذا الدور جعلها محل اهتمام من قبل جميع الدول.

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إسهامات عديدة على عدة أصعدة .

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات

يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية، كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير، فنجد مثلا أن المؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10 عمال ويغلب عليها الطابع الحرفي لها القدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير، وخاصة المنتجات التقليدية، حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة طلب الدول الصناعية عليها، إلى جانب أنها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي[1].

و في الجزائر قدرت الصادرات خارج قطاع المحروقات للسداسي الأول من سنة 2012 بحوالي58.2 %من إجمالي الصادرات، حيث سجلت انخفاض بحوالي 49.7 %مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2011 .

فيما يخص أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات المصدرة ، تتكون أساسا من مجموعة المنتجات النصف مصنعة والتي تمثل نسبة 08.2 %من القيمة الإجمالية للصادرات، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 24.0 ،% تتبع بمجموعة المنتجات الخام بنسبة 2.0 ،% و أخيرا سلع التجهيز الصناعية و سلع الاستهلاك غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب 04.0 %و01.0%[2].

---

[1]سليمان ناصر، عواطف محسن ": تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامي"ة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23و24 فيفري 2011 ،ص: 8.

[2]BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME, N°21, P :48.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام

يتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة، من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ففي الولايات المتحدة الأمريكية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما مقداره 48 % من الناتج المحلي الإجمالي، وفي فرنسا61.8 %، وفي اليابان 27.1%[1] .

أما في الدول النامية، وخاصة الجزائر فتباينت إسهامات كل من القطاع العام و الخاص في تحقيق الناتج الداخلي الخام، و هذا حسب المعطيات المنشورة على هذا القطاع.

إذ أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، إذ يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة، حيث قدرت في سنة 2006 ب 56.79 % و في سنة 2007 قدرت ب 08.80 % و حافظت على هذا التطور حيث قدرت سنة 2010ب98.84 ،% بينما شهد القطاع العام تراجعا مستمرا في مساهمته للناتج الداخلي الخام حيث بلغ سنة 2006 نسبة 44.20 ،%ليصل إلى 02.15 %سنة 2010.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

تجدر الإشارة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة بلغت في دول الاتحاد الأوروبي نسبا عالية، ففي فرنسا مثلا 9.42 % وإيطاليا 8.58%[2] .

و في الجزائر يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العام، و ذلك بالنسبة لجميع قطاعات النشاط، فهو في تزايد مستمر مع مرور السنوات. وبالنسبة لسنة 2010 ، فإننا نجد في مقدمة هذه القطاعات قطاع الزراعة بنسبة 70.99 %للقطاع الخاص و 30.0 % للقطاع

---

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن: مرجع سبق ذكره، ص: 8.

[2] عيسى دراجي، لخضر عدوكة ": الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة"، الملتقى الوطني الثاني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة: واقع وأفاق، جامعة أم البواقي، 13و14 نوفمبر 2012 ،ص: 5.

العام، يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 73.98 % للقطاع الخاص و 27.1 %للقطاع العام، ثم قطاع التجارة بنسبة 10.94 % قطاع خاص و 90.5 % قطاع عام، ثم قطاع الفندقة و الاطعام بنسبة 61.88 % قطاع خاص و 42.18 % قطاع عام، ثم نجد قطاع صناعة الجلد بنسبة 42.88 % قطاع خاص و 85.1 %قطاع عام، و أخيرا نجد قطاع المواصلات بنسبة58.81 % قطاع خاص و 42.18 % قطاع عام.

رابعا: المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي

إن المؤسسات الكبيرة و العملاقة تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتنفيذ مهمات و نشاطات مهمة لها، و لكنها صغيرة الحجم و بالتالي تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها.

و أوضح مثال على ذلك هو شركات إنتاج السيارات: فكل شركة عملاقة لتصنيع السيارات تحتاج إلى الآلاف من الأعمال الصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الاحتياطية والمستلزمات الأخرى، كما تقوم بمهمات الصيانة و التصليح و النقل و غيرها.

هذه العلاقة أصبحت الآن أكثر أهمية نتيجة الدراسات الموجهة خصيصا نحو الأعمال الريادية، فالدراسات تبين بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل بين الأعمال الكبيرة و الصغيرة، إذا الأعمال المساندة ضرورية للنمو السليم للاقتصاد[1] .

خامسا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط وتطوير المنافسة

حيث نلاحظ أن هذه المؤسسات تمثل تحدي ومنافس قوي حتى للمؤسسات الكبيرة والمعروفة على الصعيد العالمي، إن حالة المنافسة تنشط وتنعش الاقتصاد وتجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفائدة وتشبع حاجات الزبائن.

إن القدرة التنافسية ترتبط بقدرة هذه المؤسسات على الإبداع التي تفوق قدرة المؤسسات الكبيرة من جانب وكذلك انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية من جانب آخر.

---

[1]سعاد نائف برنوطي: مرجع سبق ذكره، ص: 60.

إن تواجد هذه المؤسسات في الصناعات الإستخراجية والإنشائية والإنتاجية وكذلك في قطاعات الزراعة والخدمات جعل منها فاعلة في المنافسة وتنشيط الاقتصاديات المعاصرة، هكذا اعتمدت أغلب الدول أنشطة وفعاليات تشجع المنافسة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة، مثل أسبوع المشروعات الصغيرة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، و جائزة الملك عبد االله الثاني للتميز و الريادة في المملكة الأردنية الهاشمية[1].

المبحث الثاني :أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[2]

- التصنيف حسب طبيعة التوجه.
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات.
- التصنيف حسب تنظيم العمل.
- المقاولة من الباطن.

المطلب الاول : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه.

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:[3]

- مؤسسات عائلية.
- مؤسسات تقليدية.
- مؤسسات متطورة و شبه متطورة.

---

[1]طاهر محسن منصور الغالبي: مرجع سبق ذكره، ص: 34

[2]عثمان لخلف، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية (مذكرة ماجستير)، معهد العلوم الاقتصادية، 2004،ص01.

[3]–نفس المرجع السابق، ص 01–06.

أ– المؤسسات العائلية:

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

ب– المؤسسات التقليدية:

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا أن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذلك تتم عملية التسويق ببساطة.

ج– المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة:

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة

والحاجات العصرية.

المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات.

نميز في هذا التصنيف ثالثة أنواع أساسية وهي:[1]

– مؤسسات إنتاج سلع الاستهلاكية.

[1] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره (مذكرة ماجستير)، ص 22–23.

- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات.

- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

أ- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلالك أولي مثل:

- المنتجات الغذائية.

- تحويل المنتجات الفلاحية.

- منتجات الجلود.

- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

ب- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:

وهو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في:[1]

- قطاع النقل.

- الصناعة الميكانيكية والكهرومائية.

- الصناعة الكيميائية والبلاستيكية.

- صناعة مواد البناء.

[1] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره (مذكرة ماجستير)، ص 23

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

ج- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذو التكنولوجيا الحديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصرا على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

المطلب الثالث : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل:

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما:[1]

- مؤسسة غير مصنعة.

- مؤسسة مصنعة.

3-1 مؤسسة غير مصنعة:

وهي ممثلة في الإنتاج العائلي (إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي) و النظام الحرفي (عمل في المنزل، ورشات حرفية) ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدد من الأشخاص ويكون في الغالب يدوي لإنتاج سلع حسب طبيات الزبائن.

3-2 مؤسسة مصنعة:

[1] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره)مذكرة ماجستير(، ص 21

وهي ممثلة في النظام الصناعي للورشات المنزلية (عمل صناعي في المنزل، ورشة شبه مسقلة، مصنع صغير ونظام التصنيع،مصنع متوسط ،مصنع كبير) فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

المطلب الرابع : المقاولة من الباطن.

يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك خاصة إذا كانت طبيعة المقاولة تستند إلى كفاءة المقاول.[1]

نلاحظ مما سبق أن المقاولة من الباطن هي أن يلجئ شخص معين (المقاول) إلى شخص آخر (المقاول من الباطن) بإنجاز كل المشروع أو جزء منه ما لم ينص عقد المقاولة على خالف ذلك ونجده على شكلين:[2]

- تعاون مباشر.

- تعاون غير مباشر.

[1] نور طلبة، العقود الصغيرة، الشركة و المقاولة والتزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث ,2004 ,ص294.

[2] عثمان لخلف، نفس المرجع، ص24

خلاصة الفصل الاول:

في ختام هذا الفصل نستنتج أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحظى باهتمام كبير من الدول و ذلك لما توفره لها من محيط ملائم و أرضية مناسبة لبدء نشاطها، و توسيع دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تأهيلها و ترقيتها في مختلف مجالاتها .

كذلك و من خلال دراستنا لهذا الفصل، نستطيع اعتبار هذه المؤسسات أحسن بديل من المؤسسات الكبرى في ميدان التشغيل و ذلك لسهولة إنشائها و تكوينها كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لانطلاق نشاطها .

لكن و بالرغم من كل الامتيازات التي يحضى به قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنه هناك عدة مشاكل ومعوقات من شأنها أن تحد من نشاطه و تعرقل تطوره.

الفصل الثاني

دراسة حالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعين تموشنت

تمهيد:

إن مديرية الطاقة والمناجم" تعتبر الرائدة في مجالها من حيث مواردها المادية والبشرية ،إذ تضع تحت تصرفها وكذلك في أولوياتها الإستراتيجية والتوقعية السياسات التكوين التي توفرها لمستخدميها، في محاولة منها لمواكبة التطور الحاصل في العالم خاصة وأنها تطمح إلى احتلال المراتب الأولى في حوض البحر الأبيض المتوسط، بتحسين خدماتها المقدمة

فهي تسعى إلى التسيير الأحسن والأمثل لمواردها البشرية ،إذ تنتهج سياسة وإستراتيجية في هذا المجال ألا وهي التكوين والتدريب اللذان يعدان محوران هامان وضروريان لعملية تنفيذ ومتابعة الخطط التي تضعها المديرية ، إضافة إلى ذلك التعديلات والتحديثات التي تستعملها في التأقلم مع التحولات التكنولوجية .

المبحث الأول : تقديم مديرية الصناعة و المناجم عين تموشنت

المطلب الأول : تعريف بمكان الدراسة.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة مكان الدراسة الميدانية المتمثل في مديرية مديرية الصناعة والمناجم لولاية عين تموشنت ؛ وسندرس بالتحليل أهم مكونات هذا الهيكل، مستنبطين أبرز مهامهم ووظائفهم من خلال إسقاط دراستنا حول تحليل وظائف مواردها البشرية.

النشأة:

أنشأت سنة 2003 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 442-03المؤرخ في 29نوفمبر 2003تحت مسمى مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وفي سنة 2015 تحول الإسم إلى مديرية الصناعة والمناجم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في 1ربيع الثاني 1436الموافق ل22يناير سنة 2015

المطلب الثاني : مهام المديرية:

تمثل مهام مديرية الصناعة والمناجم في ما يلي:

- ضمان متابعة التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقييس والقياسة والأمن الصناعي.
- مساعدة مؤسسات القطاع على تحقيق عملياتها في ميدان التنافسية الصناعية والابتكار.
- اقتراح كل عمل يهدف إلى المحافظة على النسيج الصناعي وتطويره وترقية الاستثمار.
- متابعة الشراكة وتسيير مساهمات الدولة.
- السهر على جمع المعلومات الخاصة بنشاطات القطاع ونشرها.
- تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط.
- ممارسة مهام السلطة العمومية والخدمة العمومية عن طريق أعمال المراقبة التنظيمية.

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بنشاطات القطاع بالاتصال الأجهوة المعنية.

- تنفيذ السياسات في مجال المناجم.

المطلب الثالث: تحليل الهيكل التنظيمي لمديريتي الصناعة والمناجم لولاية عين تموشنت

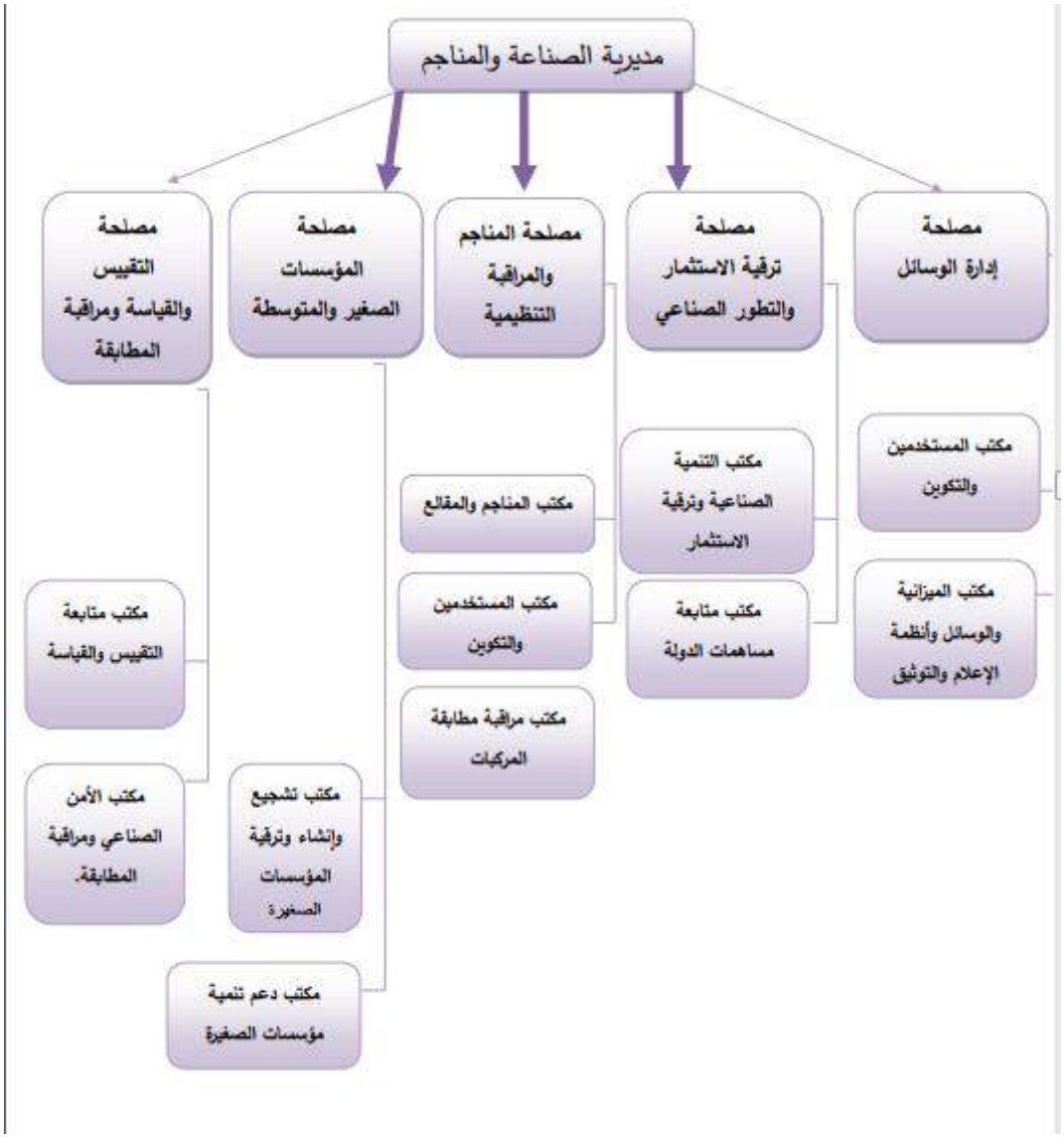

أولا: تحليل الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم لولاية عين تموشنت

تتكون مديرية الصناعة والمناجم من خمسة مصالح في كل مصلحة مكتبين إلى ثلاثة مكاتب وهي:

.1مصلحة إدارة الوسائل: وتتكون من:

- مكتب المستخدمين والتكوين.
- مكتب الميزانية والوسائل وأنظمة الإعلام والتوثيق.

.2مصلحة ترقية الاستثمار والتطور الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة: وتتكون من مكتبين:

- مكتب التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.
- مكتب متابعة مساهمات الدولة.

.3مصلحة المناجم والمراقبة التنظيمية: وتتكون من ثلاثة مكاتب:

- مكتب المناجم والمقالع.
- مكتب المراقبة التنظيمية لأجهزة ضغط البخار والغاز.
- مكتب مراقبة مطابقة المركبات.

.4مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتكون من مكتبين:

- مكتب تشجيع وإنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مكتب دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

.5مصلحة التقييس والقياسة ومراقبة المطابقة: وتتكون من مكتبين:

- مكتب متابعة التقييس والقياسة.

- مكتب الأمن الصناعي ومراقبة المطابقة.

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت

خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بولاية عين تموشنت و كذا مساهمتها في القضاء على البطالة من خلال عدد مناصب الشغل التي وفرتها .

من خلا التطرق إلى إحصائيات سنة 2020 تم انشاء 142 مؤسسة توفر 599منصب شغل ، منها:131 مؤسسة مصغرة،7مؤسسة صغيرة ،4 مؤسسة متوسطة.

حيث سجلنا في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى غاية سنة 2020 :6518 مؤسسة توفر 29443 منصب شغل على مستوى عين تموشنت.

1-القطاع الخاص والعام:

القطاع	عدد المؤسسات	%	عدد العمال	%
القطاع العام	27	0.41	3436	11.67
القطاع الخاص	6491	99.59	26007	88.33
المجموع	6518	100	29443	100

تعداد القطاع الخاص يمثل نسبة 88.33% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم تدعيم المؤسسات في القطاع العام ب 27 مؤسسة حيث أنها نسبة قليلة تقدر ب 0.41% و وفرت بنسبة عدد عمال ب 3436 و بنسبة 11.67 % ، أما قطاع الخاص أنشأت ب 6491 مؤسسة و بنسبة 99.59 % و هي نسبة كبيرة و عدد عمال ب 26007 و بنسبة 88.33% و كان إجمالي عدد المؤسسات سواء خاصة أو عامة تقدر ب 6518 مؤسسة

2-الشكل القانوني للمؤسسات:

الاشخاص	المتوسطة PMEمن 50 الى 249منصب شغل		الصغيرة peمن 10 الى 49 منصب شغل		المصغرة TPEمن 01الى 9 منصب شغل		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
الاشخاص الطبيعية	28	45.16	533	83.94	5584	95.99	6145	94.28
الاشخاص المعنوية	34	54.84	102	16.06	233	4.01	373	5.72
المجموع	62	100	635	100	5817	100	6518	100

كان تمويل للأشخاص في إطار المؤسسات المتوسطة الطبيعين ب عدد 28 و بنسبة 45.16 % و الأشخاص المعنوية ب 34 منصب 54.84% ، أما المؤسسة الصغيرة فإن الأشخاص الطبيعين كان عددهم 533 شخص أما الأشخاص المعنوين 102 بنسبة 16.06 % أما المؤسسات الصغير TPE كان عددهم 5584 أما الأشخاص المعنوي 233

3- اهم المؤسسات القطاع العام لولاية عين تموشنت:

الرقم	المؤسسة	النشاط	قطاع النشاط	عدد العمال
01	شركة الاسمنتSCIBS	صناعة الاسمنت	مواد البناء	409
02	شركة توزيع الكهرباء SKE ثارقة	انتاج وتوزيع الكهرباء	المياه والطاقة	144
03	المدبغة العمومية العامرية	صناعة جلود البقر	صناعة الجلود	96
04	المحجرة العمومية ENG المالح	محجرة	المناجم والمحاجر	98
05	شركة هيدروكنال شعبة اللحم	انتاج الانابيب الخرسانية	مواد البناء	215
06	شركة سيموب للخشب بني صاف	انتاج وصناعة الخشب	صناعة الخشب والفلين والورق	99
07	شركة تحلية مياه البحر سيدي بن عدة	تحلية مياه البحر	المياه والطاقة	9
المجموع				1647

كان نصيب مؤسسة الإسمنت بنسبة 409 عامل أما شركة توزيع الكهرباء 144 عامل أما المذبغة العمومية ب 96 عامل و أما المحجرة العمومية ENG 98 و شركة هيدروكنال 215 و أما شركة سيموب بني صاف 99 و أما شركة تحلية مياه البحر ب 9 عمال

4-الوضعية العامة للمؤسسات المتواجدة عبر الولاية حسب النشاط:

القطاع	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع الكلي			
	عدد المؤسسات	مناصب الشغل	عدد المؤسسات	مناصب الشغل	عدد المؤسسات	%	مناصب الشغل	%
الخدمات	3767	8413	8	748	3775	57.92	9161	31.11
البناء والاشغال العمومية	1262	4710	0	0	1262	19.36	4710	16
الفلاحة والصيد البحري	899	9470	2	260	901	13.83	9730	33.04
الصناعة	560	3371	13	1483	573	8.79	4854	16.49
خدمات ذات صلة بالصناعة	3	43	4	945	7	0.10	988	3.36
المجموع	6491	26007	27	3436	6518	100	29443	100

المرجع : من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات مديرية الصناعة و المناجم

من خلال هذا الجدول تبين أن عدد المؤسسات في القطاع الخاص الخدمات عددها 3767 ووفرت 8413 وظيفة أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري بعدد 899 مؤسسة و ب 9470 منصب شغل أما القطاع الصناعي به 560 مؤسسة و وفرت 3371 أما قطاع خدمات ذات صلة بالصناعة فكانت قليلة بعدد 3 و وفرت 43 مؤسسة أما قطاع عام الخدمات عددها 8 و وفرت 748 وظيفة أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري بعدد 2 مؤسسة و ب 260 منصب شغل أما القطاع الصناعي به 13

مؤسسة ووفرت 1483 أما قطاع خدمات ذات صلة بالصناعة فكانت قليلة بعدد 4 ووفرت 945 مؤسسة.

و عليه و من خلال تحليل البيانات السابقة نلاحظ الدور الفعال التي تقوم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحيق التنمية على مستوى ولاية عين تموشنت عن طريق خلق مناصب عمل و المساهمة في القضاء على البطالة ، زيادة مداخيل الولاية و تنويع مصادرها و رفع معدل النمو ، كما يتضح لنا أن أغلب هذه المؤسسات تابعة للقطاع الخاص و هذا نتيجة للتسهيلات و التحفيزات التي تلقاها الخواص من اجل الإستثمار في ها كدا نوع من المؤسسات و الذي شهد نموا بوتيرة جيدة خلال السنوات الأخيرة .

خـــاتـمـة

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة لحل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في :ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية و ما مدى تقييم الإستراتيجية الوطنية التي اتبعتها الجزائر لدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية عين تموشنت ؟

و ما قدمناه في هذا البحث هو محاولة للتعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا على ضوء تجارب بعض الدول و الهيئات التي تتناول هذا الموضوع و محاولة التطرق أيضا إلي معرفة الخصائص و المميزات و مختلف أشكال هذه المؤسسات، وكان علينا إبراز مدى نجاعة وفعالية الإستراتيجية الوطنية لترقية دور هذا النوع من المؤسسات في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر عامة من خلال التطرق إلي دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر و وجدنا أن هذه المؤسسات تلعب دورا مهما من خلال توفير معدلات الشغل والقيمة المضافة و في المبادلات التجارية .

فيما قمنا بإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الواقع العملي على اعتبار ولاية عين تموشنت كنموذج لدراسة الحالة التي قمنا فيها بتناول مختلف الإمكانيات التي تمتلكها الولاية والتي يمكن أن تؤهلها إلي استقطاب مجال استثماري خصب، ليأتي إبراز تطور حصيلة التنمية المحلية بالولاية و ذلك بالتعرض إلي مختلف البرامج و المخططات التي استفادت منها الولاية فعليا و التي حصدت نتائج محسوسة في مختلف المجالات ، كما حاولنا الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية وتقييم مدى مساهمتها في التنمية المحلية المستدامة في ولاية عين تموشنت من خلال توضيح مساهمتها في توفير مناصب العمل و الإيرادات الجبائية و في الصناعات التقليدية و المجال السياحي .

مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري و التطبيقي من اختبار الفرضيات و استخلاص النتائج التالية :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وجدنا:

أن هده الفرضية تعالج فكرة أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية و تؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله علي تحقيق الأهداف المرجوة منها ووجدنا أن:

- رغم تعدد وتباين المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات، فإنها تتفق و في مجملها على أهمية الدور

التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات و على جميع الأصعدة و هذا ما تترجمه الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في سبيل دعم وترقية هذه المؤسسات نظر لما تكتسبه من خصائص التي تؤهلها للقيام بالدور التنموي المطلوب.

- تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحديات كبيرة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة و الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستدامة مما زاد من مشاكلها وفي مقدمتها مشكل التمويل ومشكل التسيير والعقار إلي جانب المشاكل القانونية والإدارية... .الخ

النتائج،

مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختيار الفرضيات واسنخاص النتائج التالية:

- نتائج الدراسة النظرية : من خامل دراستنا للجوانب النظرية لهذا الموضوع وجدنا:

له الفرضية الأولى:

تعالج الفرضية الأولى فكرة أن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية و تؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها ووجدنا أن:

- رغم تعدد وتباين المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، و بالرغم من اختناء فالدول والهيئات حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات، فإنها تنفق وفي محملها على أهمية الدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات و جميع الأصعدة و هذا ما تترجمه الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في سبيل دعم وترقية هذه المؤسسات تقر ما تكتسبه من خصائص التي تؤهلها للقيام بالدور التنموي المطلوب

- تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة كبيرة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتنمية المستدامة مما زاد من مشاكلها وفي مقدمتها مشكل التمويل ومشكل التسيير والعقار إلى جانب المشاكل القانونية والإدارية.

الفرضية الثانية:

أما الفرضيية الثانية فتدور حول فكرة أن التنمية الخلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية، واستخلصنا مصحة العرضية لكون أن:

– التنمية المحلية المستدامة في عملية معقد تتطلب تظافر الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحى السياسية بما يخدم الأجيال الحالية وحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية، كما ننطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة لأعمال المتعلقة هذا الجانب

– نعان التنمية المحلية المستدامة مجموعة من معوقات في مختلف الجوانب وعلى جميع الأصعدة، هذه المشاكل التي باتت تحد من كفاءتها و فعاليتها و التي دفعت لوضع برنامج و قواعد تتبع بغية الوصول إليها ومعالجة كافة الاحتمالات التي تعاني منها، هذا البرنامج الذي لقب بالأجندة 21 احلية. له

الفرضية الثالثة: وتدرس فكرة تبني الجزائر الإستراتيجية متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطيق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى ترقية ودعم المؤسسات المرسلة والصغيرة والمصغرة ردعم فكرة التنمية المستدامة، و أنينتا صحة هذه الفرضية باعتبار أن:

– الجزائر سعت إلى تطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة من خامل الاعتماد على إستراتيجية متكاملة تعمل ضمن نت كلى وجي وتعتمد فيها على جملة من الهياكل والفئات وتطبيق من خلالها مجموعة من المشاريع والبرامج التي تهدف إلى ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ومعالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها

– تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خامل مساهمتها الفعالة في مجال خلق مناصب العمل وحدا عامرة على مساهمتها في القيمة المضافة والناتج الداخلي بالإضافة إلى مساهمتها في المبادلات الخارجية والجانب البيئي- 2– نتائج الدراسة الميدانية والتطبيقية): ووجان أن

له الفرضية الرابعة: تفعي الغرضية الرابعة فكرة مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والإستراتيجية

الوطنية لترقية هذه المؤسسات في ولاية تيسة بأي شكل من الأشكال في القمة الخلية المستدامة، ولقد أثبتنا خطأ هذه الفرضية من عامل – ولاية عين تموشنت تمتلك مجموعة من الإمكانيات التي تجعلها محطة أتظار و تؤهلها لاستقطاب محال استثماري

مستدام، إلا أن المتعامل الغير المدروس بانت عقبة في وجه هذه الإمكانيات التي تتمثل في الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي توفر للولاية الموارد المطلوبة والتي تعتبر من أهم المدارات لارتقاء بالتنمية اغنية المستدامة والتي وجدنا حسب الدراسة أنها تستغل بصفة عشوائية تقريبا ولا براعي فيها مبدأ الاستدامية الذي ينص على ضرورة الأحد حق الأجيال المستقبلية فيها، أو تلك الإمكانيات السياحية باعتبار أن ولاية عين تموشنت هي أحد أكبر الأقطاب الأثرية العالمية والتي لسوء الحض ثم تولى فما السلطات المحلية أي اعتبار اهتمام دليل الإحصائيات التي تدور حول عدد هياكل الإيواء وتوعيتها ووكالات السياحة والأسفار التي تقوم بدور محدود و محدود جدا وهذا بالرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في محال التنمية من توفير المناصب العمل والعوائد المالية وتقليل العبء على الاستغال المفرط على الموارد الأحرى

– من خلال دراستنا القدرة المالية للولاية وجدنا أنها تمتلك موارد مالية ونسيابية كبيرة، إلا أن معاناقها

تكمل في سوء التسيير والاستغال الغير الحقاتي هذه الموارد التي حصلت عليها في البرامج والمخططات التي وجهت في سبيل الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، حيث سجلت لولاية غياب ملحوم في القياكل الثقافية والترفيهية والخدماتية و هذا ما قلل من وعي المجتمع المحلي الذي انعكس سلبا على أحا متحياته و مل گيا ته الاجتماعية

– نمناك ولاية عين تموشنت قوة مؤمسائية متوسطة وصغيرة وصغرة تؤهلها خلق تسبح إنتاجي وصناعي متكامل وهادف، ولكنها تتوزع بطريقة غير متوازنة على بلدياگيا حيث وجدنا أن 39,11 % من هذه المؤسسات موجودة في عاصمة الولاية وهذا ما يتناقض مع متطلبات التنمية المحلية المستدامة التي تشترط التوازن والشمول بين المناطق المحلية، وهذا ما يجده من دورها في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وحق المساواة في التوزيع الذي يشترطه البعد الاجتماعي والاقتصادي في التنمية سالفة الذكر.

– لقد سجنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة بالطبع ليست المساهمة التي يمكن اعتبارها ممتازة ولكنها مقبولة وخاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من خال مساهمتها في توفير الموارد المالية من حال الجباية والجانب الفلاحي والرعوي على اعتبار أن المنطقة في منطقة قحية أكثر منها صناعية وخاصة بعد التدهور الكبير الذي عرفته المنطقة الصناعية بولاية عين تموشنت حذا بالإضافية توفير مناصب العمل و اعداد المواطنين بتشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات مع تسجيل معدل مساهمة متوسط في المجال السياحي ومحال الصناعات التقليدية

– أما بالنسبة إلى مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة من خامل البعد البيئي وشفيق انطليات العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية والتقليل من الانبعاثات الغازية ومعدلات الأمنتهاء المرتفعة واستخدام تكنولوجية بديلة تكون موافقة للمحافظة على البيئة...اخ، وجدنا أن طبيعة نشاط هذه المؤسسات واله الا هو في الأصل صديق للبيئة وهذا بسبب غياب المؤسسات الناشطة في المجالات التي تكون فيها عدوة للبيئة متل المجالات البتروكيماوية والنفطية...ا حيث أن جل المؤسسات الناشطة في السوق في عبارة عن مؤسسات

خدماتية وخارية ومؤسسات البناء والأشغال العمومية التي تعتمد في المواقع على الموارد المنجمية والمحاجر على غرار بعض المؤسسات المتوسطة مثل مؤسسة الاسمنت التي حاولت اخد من تأنيره السي على البيئة وعلى السكان من اجمل الاعتماد على معايير المساهمة في المصنع في إصدار السامية المهنية: قناع، خوذة...اخ أو الاعتماد على المصفاة بغية التقليل من انبعاثات الغبار

- – عند قيامنا بالدراسة الميدانية وجدنا غياب كبير للمعلومات التي تعكس الوضعية البيئية في ولاية عين تموشنت وكذا الوضعية البيئية وعاقتها بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

1-الكتب:

1. طاهر محسن منصور الغالبي، منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، جامعة الأردن، الطبعة الأولى، 2004 .
2. أحمد عيساوي، مدينة تبسة وأعلامها، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005
3. أنور طلبية، العقود الصغيرة والمقاولة والتزام المواقف العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
4. توفيق عبد الرحيم يوميف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
5. رشيد حميدان، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومه، الجزائر، 2000.
6. زين العابد بن أسامة، إدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
7. ميعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغير : أبعاد للريادة، دار وائل للتشر، عمان، 2005.
8. شوقي ناجي جواد، كامير نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد المنتشر، عمان، 2000. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

2-الاطروحات والمذكرات:

1. أحمد غبولي: "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010 -2011 .
2. بوخلوة باديس ، بن خيرة سامي "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر " ،الملتقى الوطني حول ،"واقع و افاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر ،يومي 05-06 -2013.
3. عثمان لخلف، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية (مذكرة ماجستير)، معهد العلوم الاقتصادية، 2004.
4. نور طلبة، العقود الصغيرة، الشركة و المقاولة والتزام المرافق العامة، المكتب الجامعي الحديث ,2004.

3-المجلات والملتقيات:

1. لشريف بقة ": المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(الواقع والصعوبات)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، العدد 1 مارس 2007.
2. شريف غياط، محمد بوقموم ": التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24،العدد الأول 2008.
3. كتوش عاشور، طرشي محمد، دور الم ص م في الدول العربية، الملتقى الدولي" متطلبات تأهيل الم ص م في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .
4. قنيدرة سمية، دور الم ص م في الحد من ظاهرة البطالة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، .2009-2010.
5. عيسى دراجي، لخضر عدوكة ": الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة"، الملتقى الوطني الثاني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة: واقع وأفاق، جامعة أم البواقي، 13و14 نوفمبر 2012.

4-المراجع باللغة الاجنبية:

1. BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME, N°21.